تاريخ مركز البحوث الزراعية

للدكتور محسن عباس الديدى

فى مطلع هذا القرن كانت الزراعة وبحوثها الفنية محصورة فى مدرسة الزراعة بالجيزة وفى الجمعية الزراعية « الهيئة الزراعية المصرية حالياً » ، فى حين أن الأعمال الإدارية التى تتصل بالزراعة كان يقوم بها الموظفون الإداريون بالمديريات والمحافظات ، وفى مواسم الإصابات بآفات زراعية خطيرة كان يعين موظفون مؤقتون ملحقون بنظارة (وزارة) الداخلية لتتكون منهم حملة لمكافحة الآفات بإرشاد بعض الموظفين الذين لهم إلمام بالزراعة ، وكان طلبة مدرسة الزراعة فى فترة إجازاتهم يوزعون على المديريات المختلفة للمساهمة فى ذلك .

أما الزراعة التجريبية فكان مولدها بمنطقة الجيزة فى عام ١٨٩٧ عند إنشاء الجمعية الزراعية ، وتبدأ قصة هذه المزرعة عام ١٩٠٤ بثلاثة من الفنيين : نباتى وكيمائى وحشرى ، وعلى فدان واحد من الأرض أحيط بسياج من السلك ، ونصبت وسطه خيمة من القماش (قريبة من عامود اللاسلكى الحالى) لاستخدامها كمعمل ومسكن للطوارئ . وفى سنة ١٩٠٩ امتدت هذه المساحة بضعة أمتار نحو الشمال بإضافة حديقة إلى المساحة الأصلية ، استخدمت فيما بعد لأبحاث البساتين ، وكانت هى النواة الأولى لمعهد البساتين .

وشهدت هذه المزرعة فى فواتح هذا القرن منشأ علم فسيولوجيا المحاصيل على يد الدكتور لورانس بولز الذى كان أول من حاول تطبيق القوانين المندلية فى وراثة القطن ووضع دعائم التحسين الوراثى لهذا المحصول ، ومالبث أن انتقلت نتائج هذه الأبحاث إلى الدول الأخرى المهتمة بتحسين القطن فى ذلك الوقت .

---

* الدكتور محسن عباس الديدى : كبير الباحثين : ومدير معهد بحوث القطن ، مركز البحوث الزراعية .

ولكن البلاد لم تلبث حتى تبين حاجتها إلى هيئة حكومية تتولى المسائل الزراعية لما للزراعة من الأهمية الكبيرة فى مصر يوصفها قطراً زراعياً ، فأصدرت الحكومة المصرية فى ١٠ نوفمبر ١٩١٠ القانون رقم ٣٤ بشأن تكوين مصلحة للزراعة ملحقة بنظارة الأشغال العمومية ، وعين للمصلحة الجديدة مستر (ددجن) مديراً عاماً لها ، ومحمد بليغ وكيلا لها ، واتخذت المصلحة مبنى أهلياً لها بشارع وابور النور (شارع شمبليون الآن) فى حى (معروف) ثم نقلت منه إلى شارع الأربعين بقصر الدوبارة ، فالسراى رقم ١٦ الكائنة بشارع الشيخ ريحان وبقيت فيها حتى عام ١٩١٣ بعد أن تحولت إلى نظارة شهرا أو يزيد قليلا .

وتحددت أعمال مصلحة الزراعة فى الآتى :

١ — إنشاء مزارع التجارب فى مختلف المديريات ، لإجراء تجارب ذات فائدة محلية يقوم بها المفتشون بمشورة الموظفين الفنيين .

٢ — توزيع تقاوى القطن الجيدة على صغار المزارعين بمصر ، حتى لاتضطرهم الحاجة إلى شراء تقاو رديئة من صغار التجار .

٣ — إجراء بحوث على تزايد التلوث فى نقاوة قطن (ميت عفيفى) بعد ظهور تدهور فى أصله .

٤ — إجراء أبحاث ، ووضع إرشادات ، وإذاعة نشرات ومجلات باللغتين العربية والإنجليزية عن الآفات الحشرية والأمراض الفطرية التى تصيب المحاصيل .

٥ — تحليل التربة والأسمدة وتقدير القيمة السمادية فى كفريات إسنا .

٦ — إعداد مجلة لنشر الموضوعات المفيدة .

وقد كان معظم موظفى مصلحة الزراعة من الجمعية الزراعية ، وضم إليهم القليل من نظارة المالية أو مدرسة الزراعة ما عدا الدكتور جوف العالم الحشرى فقد استدعى من أوربا .

وتقدمت المصلحة فى تنظيم أعمالها تقدماً مضطرداً فى كافة الأنشطة الزراعية

فعملت على إكثار أشجار الفاكهة والخضر ، وتحسين البيض وإنتاج سلالات من الدواجن منيعة ضد الأمراض ، ومكافحة الحشرات القشرية فى الموالح ، والقيام بالأبحاث التحليلية لمياه التربة لمعرفة تأثيرها على نمو نبات القطن ، كما اتسعت أعمال توزيع تقاوى القطن الجيدة كى تعم جميع المديريات ، فخطت مصلحة الزراعة خطوات واسعة فى تحسين التقاوى وإكثارها بمصلحة الأملاك الأميرية ، وعند كبار الزراع ، ثم توزيعها ، كما شرعت فى استنباط أصناف القطن التى تمتاز بمقاومتها للأمراض وجودتها ونقاوتها . وقد عنيت المصلحة أيضاً بتحسين العمليات الزراعية ، وأنشأت لذلك مزارع نموذجية فى جميع أنحاء القطر ليقتدى بها المنتجون ، وأعطت هذه الطريقة نتائج باهرة حيث كانت المحاصيل بكافة أنواعها أوفر غلة وأجود مرتبة فى المزارع النموذجية منها فيما جاورها من المزارع الأخرى . وبوشرت مكافحة دودة ورق القطن — كالمعتاد فى ذلك الوقت — بواسطة رجال نظارة الداخلية ، وكانت الحالة تستدعى تعديل القوانين الخاصة بدودتى ورق القطن ولوزه ، فتقدمت المصلحة بمشروعاتها بهذا التعديل إلى الحكومة لبحثها .

ونعود مرة أخرى إلى مزرعة الجيزة فنجد أن مساحتها الإجمالية بعد إنشاء مصلحة الزراعة قد بلغت خمسة أفدنة ، وشيد عليها معمل بسيط بلغت نفقات تشييده وتأسيسه ١٢٠٠ جنيه بما فى ذلك الورشة والمخزن والمكتب وغرف النوم . أما تكاليف الأدوات والأجهزة الخاصة بالفسيولوجيا والبكتريولوجيا الطبيعية والكيمياء وعلم الوراثة فبلغت ٦٠٠ جنيه فقط ، وزيد عدد الموظفين والعمال فى تلك السنة إلى عشرة أشخاص .

وفى ٢٠ نوفمبر عام ١٩١٣ صدر الأمر العالى بإنشاء نظارة (وزارة) الزراعة وكان رئيس مجلس النظار حينئذ محمد سعيد (باشا)، وعين محمد محب (باشا) ناظراً لها ، فهو أول وزير تولى هذه الوزارة. واتخذت الوزارة سراى منصور يكن (باشا) الكائنة بشارع الفلكى ديواناً لها ، واستقرت فيه الأقسام الفنية : قسم الطب البيطرى ، وقسم التفتيش الزراعى ، والقسم التجارى ، وقسم التعليم الزراعى ، وقسم الحشرات ، بينما شغلت مبانى متفرقة بناحية الجيزة الأقسام الفنية الثلاثة : قسم تربية النباتات وقسم البساتين وقسم الكيمياء .

وأنشئت فى الأقاليم تفاتيش زراعية تضم مفتشى الزراعة ووكلائهم ومعاونيهم، ومفتشى الطب البيطرى وأطبائه ، واقتصر على تخصيص مفتش للمديريات (المحافظات) الكبيرة بالوجهين البحرى والقبلى ، وأحيلت إليهم أعمال المديريات (المحافظات) الصغيرة .

وبعد إنشاء نظارة (وزارة) الزراعة أضيفت إلى مزرعة الجيزة بعض الأحواض ومعها المخازن وغرفة للحلج بنيت عام ١٩١٣ فصارت بذلك جملة مساحتها ٢٨ فداناً ، وأزيدت هذه المساحة عام ١٩١٥ حتى بلغت ٤٦ فداناً ، ثم وصلت إلى ٦٨ فداناً عام ١٩٢١ فأصبحت بذلك مساحة المزرعة ما يقرب من ٧٥ فداناً إذا أضيف إليها الاستكمالات الحالية من مبان وخلافها أما الصوب السلكية فقد أقامتها شركة كوك فى سنتى ١٩١٣ ، ١٩١٤ .

وفى عام ١٩٢٠ بنى على حافة مزرعة الجيزة مبنى من دور واحد كان يضم الكيميائيين والحشريين والنباتيين ، أصبح فيما بعد مقراً لمعهدى بحوث القطن وأمراض النباتات بعد أن زادت أدواره إلى ثلاث طوابق .

هذا مجمل لتاريخ وزارة الزراعة فى بدء إنشائها ، وبمرور السنين تشعبت أعمالها ، وأنشئت بها أقسام جديدة، كما فصلت عنها أقسام أخرى كقسم التعاون الذى ضم إلى وزارة المالية ثم إلى وزارة الشئون الاجتماعية ، وقسم التعليم الزراعى الذى ضم مع مدارس الزراعة إلى وزارة المعارف، والقسم التجارى الذى ضم إلى بنك التسليف الزراعى . كما ضمت إلى وزارة الزراعة إدارات ومصالح أخرى ، كمزرعة الجبل الأصفر ، وحدائق الحيوان وحديقة الأسماك ، وكانت تابعة لوزارة الأشغال ، ثم الكورنتينات البيطرية وكانت تابعة لقومسيون الكورنتينا الأعلى .

أما المبنى الحالى لوزارة الزراعة بالدقى فله قصة ! ففى فواتح هذا القرن أوقفت (الأميرة) فاطمة إسماعيل أرضاً لها بالدقى لكى تبنى عليها الجامعة المصرية القديمة مبانيها ، وكانت نواتها فى ذلك الوقت فى ميدان التحرير فى المكان الذى تحتله حالياً الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وتم فعلا بناء الدور الأول فقط ، ثم أوقف البناء عام ١٩١٤ بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى . فلما فكرت الحكومة بعد ذلك بسنوات فى جعل الجامعة المصرية

القديمة جامعة حكومية ، ارتأت أن تقوم ببنائها بأراضى حدائق الأورمان حتى تكون الجامعة على مقربة من المدارس العليا بالجيزة ، بشرط أن تتنازل الجامعة المصرية القديمة للحكومة مقابل ذلك عن الأراضى التى أهدتها فاطمة إسماعيل والتى بنى عليها بالفعل الدور الأول لمبنى الجامعة ، وفعلا تسلمتها الحكومة وقامت باستكمال البناء وجعلته ديواناً لوزارة الزراعة وانتقلت الوزارة إليه من سراى منصور يكن (باشا) سنة ١٩٣١ . كما خصصت بعض الأراضى المشار إليها لبعض حقول تجارب وزارة الزراعة وخصصت سراى فاطمة إسماعيل للمتحف الزراعى .

ومنذ إنشاء وزارة الزراعة وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى كان الموظفون الإنجليز منفردين بالوظائف الرئيسية البحتة ، ولو أن اللغة العربية كانت قد أصبحت لغة المكاتبات بدلا من اللغة الإنجليزية منذ فبراير ١٩٢٤ بناء على الأمر الإدارى ٢٥٢ الذى أصدره وزير الزراعة فتح الله بركات (باشا) ولكن النفوذ الإنجليزى فى الوظائف البحتة قد بدأ تخفت حدته بعودة المبعوثين المصريين من بعثاتهم فى الخارج وظهور كفايتهم فى القيام بالبحوث العلمية وتدريب المساعدين لهم ، وفعلا صدر فى عام ١٩٣٨ الأمر الإدارى يتعين موظفين مصريين وكلاء للمديرين الإنجليز « نظراً لأن حالة العمل فى الأقسام الفنية ، تستدعى تعيين موظفين مصريين فنيين ليقوموا بالعمل بالأقسام المختلفة بجانب المديرين الأجانب » . وكان أول ثلاثة من المصريين يعينون فى هذه المناصب هم المرحوم الدكتور محمد على الكيلانى وكيلا لقسم تربية النباتات ، والدكتور أحمد رياض وكيلا لقسم الكيمياء ، والمرحوم الدكتور توفيق فهمى وكيلا لقسم الفطريات .

وخلال الحرب العالمية الثانية (٤ فبراير ١٩٤٤) أنشئت أول مصلحة بالوزارة بمقتضى القرار الوزارى رقم ٧٧٤ وسميت مصلحة « الثروة الزراعية » وعين المهندس الزراعى المرحوم محمود حلمى (بك) مديراً عاماً لها .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ صدر مرسوم بتقسيم وزارة الزراعة إلى مصالح استتبعه صدور القرار الوزارى فى ٤ يناير ١٩٥٠ بتكوين كل مصلحة من الأقسام الفنية ، فتكونت مصلحة وقاية المزروعات من أربعة أقسام فنية ،

ومصلحة الزراعة من سبعة أقسام فنية ، ومصلحة البساتين من خمس أقسام فنية ، ومصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع من أربع أقسام ، ومصلحة الثقافة الزراعية من أربع أقسام ، والمصلحة البيطرية من أربع أقسام .

وقد تطلب تطور أعمال الوزارة وتشعب بحوثها وتعدد خدماتها بعد الثورة إجراء بعض التعديلات والتنظيمات فأجرى تنظيم جديد للوزارة فى عام ١٩٥٧ طبقاً للقرار الجمهورى رقم ١١٦٠ بإنشاء أقسام البحوث فى الوزارات والهيئات الحكومية ، ثم أدخلت على هذا التنظيم بعض التعديلات فى عام ١٩٥٨ اقتضتها ظروف العمل .

وفى ١٧ فبراير ١٩٦٣ صدر القرار الوزارى رقم ١٠٤٧ بإعادة تنظيم الوزارة إلى قطاعات :

(ا) قطاع الإنتاج الزراعى : ويشمل المصالح والإدارات الآتية بمراقباتها وأقسامها الفنية وهى :

مصلحة الزراعة ، والإدارة العامة للتقاوى ، والإدارة العامة للأراضى ، ومصلحة البساتين ، ومصلحة وقاية المزروعات ، والإدارة العامة للإنتاج الحيوانى ، والإدارة العامة للمعامل والبحوث البيطرية .

(ب) قطاع الاقتصاد الزراعى والتخطيط والخدمات : ويشمل المصالح والإدارات الآتية بمراقباتها وأقسامها وهى :

مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء ، والتخطيط والمتابعة ، ومصلحة الثقافة الزراعية ، والإدارات العامة للإرشاد الزراعى والتدريب ، والإدارة العامة لشئون المناطق الزراعية ، والإدارة العامة لمكافحة الآفات ، ومصلحة الطب البيطرى ، والإدارة العامة للهيئة الزراعية ، والإدارة العامة للشئون المالية والإدارية والشئون القانونية .

(جـ) الأجهزة الأخرى : وتشمل الإدارات الآتية بمراقباتها وأقسامها وهى : المكتب الفنى ، والإدارة العامة للتفتيش العام ، ومراقبة التنظيم والإدارة ، ومراقبة العلاقات الزراعية الخارجية .

وفى عام ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً علمياً على المشتغلين بالبحث العلمى فى وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة .

وبعد ذلك بعامين ، وفى عام ١٩٧١ ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية ، ونصت المادة الثانية على أن الهدف من مركز البحوث الزراعية هو تنمية الثروة الزراعية عن طريق إجراء البحوث والدراسات فى شتى الميادين المتعلقة بالأراضى والمياه ، والحاصلات الحقلية والبستانية ومنتجاتها ، والآفات والأمراض التى تصيب الحاصلات الزراعية ، والإنتاج الحيوانى والصحة الحيوانية ، والهندسة الزراعية ، والاقتصاد الزراعى ، وغير ذلك مما يؤدى إلى النهوض بالإنتاج الزراعى وفق خطة التنمية المقررة فى قطاع الزراعة .

وانضمت إلى مركز البحوث الزراعية سبع معاهد ، هى : معهد **بحوث الأراضى والمياه** ، ومعهد **بحوث القطن** ، ومعهد **بحوث المحاصيل الحقلية** ، ومعهد **بحوث المحاصيل البستانية** ، ومعهد **بحوث وقاية النباتات** ، ومعهد **بحوث الإنتاج الحيوانى** ، ومعهد **بحوث صحة الحيوان** ، ومعهد **بحوث الاقتصاد الزراعى** ، ولكن رؤى بعد ذلك ضم بعض الجهات البحثية التابعة لوزارة الزراعة خدمة لأغراضه ، وهى : معهد **بحوث أمراض النباتات** ، ومعهد **بحوث الصحراء** ، ومعهد **بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية** ، وبحوث الفلورا المصرية وتصنيف النبات (المجموعة النباتية) ، والمعمل المركزى لبحوث التصميم والتحليل الإحصائى .

فأصبح بذلك مركز البحوث الزراعية بمعاهده الثلاثة عشرة أكبر تجمع للباحثين العلميين فى مجال الزراعة ليس فى مصر فقط ، بل وفى الشرق الأوسط ، لذا يقدر عدد الباحثين به بحوالى الثمانمائة من أعضاء هيئة البحوث ، يساعدهم حوالى ثلاثة آلاف من المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين ... يضطلعون جميعاً بتطوير الزراعة المصرية والسير بها قدماً لتحقيق الثروة الخضراء .